

قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٩١

بيط موازنة الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية

للسنة المالية ١٩٩٢/٩١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية لسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٦٢٦٨٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة ملايين ومائتان وثمانية وستون ألف جنيه) وذلك وفقاً لما يلي :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٥١٥٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة ملايين ومائة وخمسة وخمسون ألفاً من الجنيهات) موزعة على البابين التاليين :

(أ) جملة الباب الأول - الأجور بمبلغ ٣٢٠٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ١٩٥٥٠٠٠ جنيه .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١١١٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليون ومائة وثلاثة عشر ألفاً من الجنيهات) موزعة على البابين التاليين :

(أ) جملة الباب الثالث - استخدامات استثمارية بمبلغ ٦٥٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع - تحويلات رأسمالية بمبلغ ٤٦٣٠٠٠٠ جنيه .

ثالثاً - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٥١٥٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة ملايين ومائة وخمسة وخمسون ألفاً من الجنيهات) بالباب الثاني - إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعاً - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١١١٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليون ومائة وثلاثة عشر ألفاً من الجنيهات) موزعة على البابين التاليين :

(أ) جملة الباب الثالث - : إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٧٦٣٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع : قروض وتسهيلات أثمانية بمبلغ ٣٥٠٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومي .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التأشير العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ على هذه الهيئة .

(المادة الثالثة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالباب الثالث (الاستخدامات الاستثمارية) إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة الرابعة)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما يخصها من الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

(المادة الخامسة)

لا يجوز للهيئة السحب على الكشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٩١
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما
صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ذى الحجة سنة ١٤١١ هـ
(الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٩١ م) .

حسنى مبارك

بيان موازنة الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية
للسنة المالية ١٩٩٢/٩١

الإيرادات		الاستخدامات	
١٩٩١/٩٠	١٩٩٢/٩١	١٩٩١/٩٠	١٩٩٢/٩١
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٤١٩٥٠٠٠	٥١٥٥٠٠٠	٢٥٤٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠٠٠
٤١٩٥٠٠٠	٥١٥٥٠٠٠	١٦٥٥٠٠٠	١٩٥٥٠٠٠
جملة الإيرادات الجارية (أ)			
(ب) الإيرادات الرأسمالية :			
٤٢٥٠٠٠٠	٧٦٣٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠٠
٢١٦٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠٠	٩١٠٠٠٠	٤٦٣٠٠٠٠
٦٤١٠٠٠٠	١١١٣٠٠٠٠	٦٤١٠٠٠٠	١١١٣٠٠٠٠
٤٨٣٦٠٠٠٠	٦٢٢٨٠٠٠٠	٤٨٣٦٠٠٠٠	٦٢٢٨٠٠٠٠
جملة الإيرادات الرأسمالية (ب)			
إجمالي الإيرادات.....			
(١) الاستخدامات الجارية :			
باب ١ - الأجور.....			
باب ٢ - النفقات الجارية			
والتحويلات الجارية.....			
جملة الاستخدامات الجارية (أ)			
(ب) الاستخدامات الرأسمالية			
باب ٣ - استخدامات استثمارية.			
باب ٤ - التحويلات الرأسمالية			
جملة الاستخدامات الرأسمالية (ب)			
إجمالي الاستخدامات.....			